

مطالب بإنشاء هيئة لمكافحة الإشاعات في الكويت

كما أن القانون يقف عاجزاً إزاء انتشار الحسابات الإلكترونية المشبوهة وغير المرخصة التي تنبث من خارج الكويت وتنتشر الإشاعات، كذلك الحسابات التي تصف نفسها بالإخبارية، ولكنها لا تخضع لقانون الإعلام الإلكتروني ولا تتابعها الجهات المختصة من خلال قانون الجرائم الإلكترونية.

ويرى مسؤولون كويتيون أن دور وزارة الإعلام مهم جداً في تنظيم الإعلام الإلكتروني وضبط الحسابات الإخبارية وبسط سلطة القانون عليها لحماية المجتمع من سُموم وإشاعات تطلقها بعض الحسابات الوهمية التي تتقنص دور الحسابات الإخبارية.

ويقولون إن هناك حاجة إلى تشريع قانون يبين بشكل واضح سلطة وزارة الإعلام على الحسابات التي تنتحل صفة إعلامية وتعمل من دون ترخيص وإمكانية حجب أي حساب غير رسمي لضبط فضاء الإعلام الإلكتروني الكويتي.

وفي المقابل يخشى صحفيون أن يتم استعمال مثل هذه القوانين لتقييد وسائل الإعلام والصحافيين والتضييق على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي ويقولون إن سن التشريع يجب أن يتم بالتشاور مع أوساط الصحافيين والإعلاميين.

وقدم المشاركون في الندوة النقاشية، الإثنين، مقترحات لتطوير الإعلام الإلكتروني برفع سقف الحريات وتأهيل الكوادر اللازمة وتوحيد الرسالة الإعلامية للدولة وإنشاء مركز لقياس الرأي العام والتوعية للتفريق بين الحسابات المسؤولة وغيرها.

تحت متابعة إدارة الإعلام الإلكتروني، وفقاً للمادة الخامسة من القانون 8/2016، لكن المسؤولين يقولون إن هذا القانون لم يمنح وزارة الإعلام السلطة لإيقاف الحسابات الإلكترونية المشبوهة وغير المرخصة في الكويت ولا تستطيع متابعة محتواها.

ومعظم الحسابات غير المرخصة هي حسابات وهمية تستغل أسماء لوسائل إعلام إلكترونية ولا يشملها القانون المذكور لأن الأنشطة في القانون محددة.

تطبيقاً واتساب وتويتر هما الأكثر نشراً للشائعات في الكويت بحسب دراسة أجراها فريق «الميسرين» لمحاربة الشائعات

وأشار مختصون إلى أن المادة 19 من القانون نفسه تطلق يد وزارة الإعلام لوقف الحسابات الإخبارية المشبوهة وغير المرخصة، ولكن الإمكانيات غير متوافرة لتطبيق الرقابة الكاملة على الإعلام الإلكتروني، إذ يجب أن يكون هناك تعاون من المشرع (مجلس الأمة) لتخصيص أدوات لتطبيق العقوبات وتوضيح الجهة المنوطة بمتابعها وضبطها، إن كانت من اختصاص وزارة الإعلام أو إدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية، والتي لا تتحرك إلا إن صدر من الحساب الإخباري ما يشكل جريمة وفقاً للقانون.

الكويت - اقترح مؤسسو الصحف الإلكترونية ومسؤولون في وزارة الإعلام الكويتية إنشاء هيئة لمكافحة الإشاعات للارتقاء بالمنصات الإعلامية، إلى جانب تكريس الحريات الإعلامية.

وناقش القائمون على الصحف الإلكترونية ومسؤولو وزارة الإعلام خلال الندوة النقاشية الخاصة بوضع استراتيجية الوزارة 2021-2026 طرق تطوير الإعلام الإلكتروني وتحسين المحتوى وتطبيق خطة عمل للاستراتيجية لتوسيع سقف الحريات "المسؤولة" وتطوير المحتوى.

ورأى بعض المتدخلين في النقاش أن حرية الإعلام متوافرة وأن قاعدة كبيرة من المواطنين والمقيمين تمتلك ثقافة ووعياً، لكن الجرائم الإلكترونية موجودة وتسببت بأضرار لكثير من الأشخاص، الأمر الذي يستلزم ضبط هذه الحرية وتوجيهها وتأهيل كوادر إعلامية للتعامل مع أدوات الإعلام الإلكتروني، بحيث يتم تدريب الشباب بشكل أكاديمي احترافي للتعامل مع الأخبار والمعلومات على المنصات المختلفة.

وكشفت دراسة أجراها فريق "الميسرين" لمحاربة الشائعات بأن موقعي واتساب وتويتر هما الأكثر نشرًا لها في الكويت.

وقال عضو الفريق علي العجمي إن ما خلصت إليه الدراسة يفتح الباب أمام إنشاء هيئة لمكافحة الإشاعات لـ "إيجاد الوعي المناسب والآلية المجدية الكفيلة بإيقاف نشر الشائعات".

وحدد قانون الإعلام الإلكتروني الحسابات والمواقع الإخبارية التي تكون

حزب الله يستخدم الدعاية الدينية في حربه الإعلامية ضد الصحافيين

انقسام داخل حزب الله بشأن طريقة إسكات من يتهمونه باغتيال لقمان سليم



سفام حزب الله مصوبة باتجاه المنتقدين

الرأي الثاني يعتبر أن الدعاوى القانونية ستنتج للبعض استغلال الموضوع للاستعراض السياسي والإعلامي ضد الحزب، ليس إلا.

لكن بعض التقارير الإعلامية تداولت أثناء عن اتجاه حزب الله إلى رفع دعوى قضائية على الإعلامية دينا صادق على خلفية اتهامها بمباشرة نصرالله بأنه يقف وراء مقتل سليم في برنامجها التلفزيوني.

وأكد متابعون أن حزب الله أثبت بالدليل القاطع أن مهاجمي الصحافيين والإعلاميين على مواقع التواصل الاجتماعي يتلقون أوامر من قيادات الحزب لشحن الحملات، حيث انتشر تسجيل صوتي على تويتر لمسؤول ملف التواصل الاجتماعي في حزب الله أسامة نورالدين وهو يوجه أمراً لجمهور ناشطي الحزب بشأن النائب اللبناني أسامة سعد الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري وحلفاء الحزب الآخرين.

وقال نورالدين في التسجيل الصوتي "هناك قرار من حزب الله بمنع منعا باتا التهجيم على أي حليف لنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً فيسبوك".

وأضاف "من لديه رأي فليبقه في فمه، فعندما يريد حزب الله أن يعطي رأيه بموقف، نحن شاطرين بالمواقف وليسنا طويل وعندما نريد أن نعبّر عن موقفنا لدينا شيء رسمي يصدر عن حزب الله".

وتابع المسؤول في حزب الله "تصلنا أخبار كثيرة أن إخواننا كثر يتجهمون على أسامة سعد عبر التواصل الاجتماعي. نحن منذ زمن بلغنا أنه يمنع منعا باتا التطاول على الحلفاء وخصوصاً حركة أمل والتنظيم الشعبي الناصري وكل الحلفاء، ومن لا يعجبه موقف الحزب يتحمل هو المسؤولية".

وسبق أن هدد نصرالله، في كلمة متلفزة خصصها للحديث عن الملف اللبناني، وسائل الإعلام المحلية التي ادعى أنها "تبث فيبركات وتوجه اتهامات بشبهة إيتنا في بمثابة اعتداء على كراماتنا".

واتهم نصرالله الإعلام في يناير الماضي بفرقة أخبار ترتبط به مثل اتهام حزب الله بالوقوف وراء تهريب شحنة من حبوب الكبتاغون المخدرة من إيطاليا. كما يزعم أن غالبية وسائل الإعلام ممولة من الخارج وتخدم الإدارات الغربية في مواجهة حزب الله ومحاصرته من كل الجهات وتحريض الرأي العام عليه.

واعتبر ناشطون موالون للحزب هذه الاتهامات ضوفاً أخضر لتوجيه تهديدات خطيرة إلى عدد من الصحافيين والإعلاميين والناشطين المناوئين للحزب أنها ستؤدي إلى "ضعاف، بل وحتى تصفية بعض المجموعات الإعلامية".

يشن حزب الله عبر منصاته الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي حملة ضد الصحافيين والإعلاميين الذين يتهمونه باغتيال الناشط لقمان سليم، مستخدماً كل الأساليب بما فيها اللعب على الوتر الديني والمطلومية ممن يستهدفون "المقاومة وشرعيتها".

بيروت - اقتبست مذبة قناة "المنار" اللبنانية مقولة الإمام علي "حين سكت أهل الحق عن الباطل توهم أهل الباطل أنهم على حق" في ختام مقدمة النشرة الإخبارية لاستنكار الانتهاكات التي وجهتها وسائل إعلام لبنانية لحزب الله باغتيال الناشط لقمان سليم، في إطار حملة إعلامية متصاعدة تشنها منصات حزب الله ضد الصحافيين المناوئين للحزب.

وأخذت قناة المنار المبادرة لمهاجمة الصحافيين بعد أن كان يولي حزب الله هذه المهمة لجيوشه الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن الغضب الشعبي على خلفية اغتيال سليم أبرز المناهضين للحزب وتعالى الأصوات ضد سطوة الحزب وسلاحه بعدا القناة التابعة له لقيادة الحملة الإعلامية ومهاجمة المنتقدين.

وأخذت قناة المنار المبادرة لمهاجمة الصحافيين بعد أن كان يولي حزب الله هذه المهمة لجيوشه الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن الغضب الشعبي على خلفية اغتيال سليم أبرز المناهضين للحزب وتعالى الأصوات ضد سطوة الحزب وسلاحه بعدا القناة التابعة له لقيادة الحملة الإعلامية ومهاجمة المنتقدين.

حزب الله يمنع منعا باتا التهجيم على أي حليف له عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً فيسبوك

وكررت "المنار" الأسلوب المعتاد لمنصات حزب الله باستعمال الدعاية الدينية للعب على الوتر الطائفي وإضفاء صفة القداسة على زعيم الحزب حسن نصرالله وتصوير ممارساته على أنها الحق المطلق وكل ما يخالفها هو الباطل.

وانضمت منابر إعلامية أخرى محسوبة على تيار ما يسمى بـ "المقاومة" لمساندة "المنار" في هجومها وتفسير خلفياتها، وقالت البدر في إحدى مقالاتها "بادرت قناة 'المقاومة'، وعلى غير عادتها، إلى الرد على ما ورد على شاشة 'المر' من دون أن تسمى برنامجاً بعينه، لكن ضمتها كان المقصود برنامج كلام صادق الذي نصب نفسه كقاض ووجه اتهاماً إلى الحزب باغتيال سليم وباقي من سبقوه من صحافيين".

وتشير الصحيفة إلى قناة "إم. تي. في" التي تقدم الإعلامية دينا صادق برنامجاً على شاشتها بعنوان "كلام صادق" وقد تناولت حلقة الإثنين الماضي قضية اغتيال سليم، وقالت فيها: لم يتمكن حزب الله من توفير دليل واحد حول تورط إسرائيل في الاغتيالات التي

ثورة إعلامية ضد الحكومة البولندية بسبب ضريبة على الإعلانات

"غنية جداً ويمكنها تحمّل تقاسم دخلها بطريقة تضامنية".

وفقاً للحكومة، سيذهب نصف العائدات الناتجة عن هذه الضريبة إلى الصندوق الوطني للصحة ولكافحة آثار الوباء، بالإضافة إلى صندوق لحماية الآثار أو إلى مشاريع ثقافية، موضحة أن هذا النوع من الضرائب موجود في العديد من الدول الأوروبية.

لكن بخلاف ذلك، تشير الوسائل الإعلامية إلى أن الضريبة ستكون لصالح عمالقة الإنترنت التي تخضع لضرائب أقل ووسائل الإعلام العامة التي تستفيد من إعانات حكومية كبيرة.

ومنذ توليه السلطة في العام 2015، سيطر حزب العدالة والقانون القومي المحافظ على وسائل الإعلام العامة وهو أمر استتكرته المعارضة الليبرالية والمراقبون الدوليون.

وقال حزب العدالة والقانون إن هناك ضرورة "لاستعادة الهوية الوطنية" لوسائل الإعلام في هذا البلد، المتهمه بخدمة مصالح أجنية خصوصاً الألمانية.

وفي بداية ديسمبر اشترت شركة النقط البولندية العملاقة "بي.كي.إي" أولرين التي تديرها الدولة مجموعة "بولسكا برس" التي تملك 20 صحيفة يومية إقليمية من الشركة الألمانية "فيرلاغسغروب باساو".

ورفض مكتب مكافحة الاحتكار البولندي أخيراً طلب الاندماج بين المجموعة الإعلامية "أغورا" وإذاعة "زيت"، في خطوة وصفها العديد من المراقبين بأنها "سياسية".

وفي تقريرها العالمي حول حرية الصحافة للعام 2020، شددت منظمة مراسلون بلا حدود على أن "الخطاب الحزبي وخطاب الكراهية لا يزالان القاعدة في وسائل الإعلام الحكومية التي تحولت إلى ناطقة باسم الدعاية الحكومية".

وستطال الضريبة التي قد تتراوح بين 2 و15 في المئة من حجم مبيعات الإعلانات كل الشركات التي تحقق جزءاً من دخلها من الإعلانات من بينها المجموعات العالمية وعمالقة الإنترنت وكذلك دور السينما وشركات الإعلانات الخارجية.

وقال رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي مؤخراً إن الضريبة جزء من جهود على مستوى أوروبا من أجل فرض ضرائب على عمالقة التكنولوجيا مثل غوغل وفيسبوك.

وأوضح الناطق باسم الحكومة بيوتر مولر الأربعاء "ستطال هذه الضريبة كل شركات الإنترنت العالمية والمجموعات الخاصة الكبيرة، لكن أيضاً التلفزيون العام البولندي".

وأضاف للتلفزيون العام "تي. في. إف. إف" أنها شركات

ولم تكن إلا محطة "تي. في. بي" العامة التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى جهاز عاتق للمحافظين القوميين في السلطة متاحة في كل أنحاء البلاد.

وكتبت إذاعة "زيت" على موقعها الإلكتروني "لا توجد دولة حرة دون إعلام مستقل. لا حرية دون حرية الاختيار".

وقالت سفارة الولايات المتحدة في بولندا "الإعلام الحر هو حجر الزاوية للديمقراطية. الولايات المتحدة ستدافع دائماً عن استقلالية وسائل الإعلام".

ويقترض أن يستمر هذا الحجب لمدة 24 ساعة.

وتصف وسائل الإعلام المعنية الضريبة الجديدة بأنها "ابتزاز" وتعتبر أنها ستؤدي إلى "ضعاف، بل وحتى تصفية بعض المجموعات الإعلامية".

وارسو - اتفقت وسائل الإعلام البولندية المستقلة الأربعة على حظر الوصول إلى محتواها احتجاجاً على مشروع لفرض ضريبة على الإعلانات من شأنه تهديد وجودها، في منحنى يسير بعكس الاتجاه السائد في العالم بتقديم الدعم للإعلام الذي يعانى من تداعيات أزمة كورونا.

ويص الشروع الذي ناقشته الحكومة على أن يخضع جزء من الدخل الناتج عن الإعلانات لضريبة جديدة تهدف من بين أمور أخرى إلى مكافحة جائحة كوفيد - 19.

وكتبت صحيفة "غازيتا فيبورنتشا" اليومية على صفحتها الرئيسية في موقعها الإلكتروني "في هذه الصفحة يمكننا رؤية محتوياتنا، إذا نجحت خطط الحكومة، قد لا يعود باستطاعتكم ذلك".

وحدثت حذوها 50 وسيلة ومجموعة إعلامية، من بينها سلسلة القنوات التلفزيونية "تي. في. إن" التابعة لشركة "ديسكوفيري" الأميركية ومحطات إذاعة منها "زيت" و"إم. إف. إف" إضافة إلى مواقع إخبارية من أبرزها "اونيت بيل" و"دبليو. بل".

وكتبت إذاعة "زيت" على موقعها الإلكتروني "لا توجد دولة حرة دون إعلام مستقل. لا حرية دون حرية الاختيار".

وقالت سفارة الولايات المتحدة في بولندا "الإعلام الحر هو حجر الزاوية للديمقراطية. الولايات المتحدة ستدافع دائماً عن استقلالية وسائل الإعلام".

ويقترض أن يستمر هذا الحجب لمدة 24 ساعة.

وتصف وسائل الإعلام المعنية الضريبة الجديدة بأنها "ابتزاز" وتعتبر أنها ستؤدي إلى "ضعاف، بل وحتى تصفية بعض المجموعات الإعلامية".

